BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

العالميـــة وتفكيك القوميـــات

مهدي بندق:

يشرفني أن أقدم لكم الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة حلوان، وعضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وعضو شعبة الثقافة بالمجالس القومية المتخصصة، وعضو اتحاد المؤرخين الأفارقة. وهو أستاذ جليل له دراسات عديدة تتعلق بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في مصر والعالم، وقد سمحت لنفسي أن أجعل لمحاضرته مدخلاً يساعدنا على التفكير معه في قضية العالمية وتفكيك القوميات، وقد كثرت الأقلام وفاضت الصحف معالجة لفكرة العالمية أو العولمة، ومن الأفضل أن نستخدم لفظ "العولمة" لأن العالمية قديمة كما سنرى، وأيضًا معالجة لفكرة العولمة ومناقشة لشرعيتها، وبالمقابل أحقية الثقافات القومية في أن تصدَّ عن نفسها رياحًا تبتغي اقتلاعها من أرضها. والحق، إن فكرة انتماء البشر لعالم واحد ليست فكرة حديثة، بل هي فكرة قديمة، بشر بها الرواقيون من قبل واعتمدتها المسيحية وصدق عليها الإسلام، إلا أن ظهور النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر واتساع أسواقه قد جعل من هذه الفكرة واقعًا معاشًا لا سبيل إلى إنكاره، فكان أن ترتب على ذلك انعكاس هذا الوضع الجديد على العلوم الإنسانية من فلسفة وعلم اقتصاد وعلم تاريخ. وبالنسبة لعلم التاريخ بالذات، والذي خرج من معطف "هردر" صاحب مقولة "الوحدة العضوية لأحداث العالم"، كرس عدد كبير من علماء الاجتماع وجودهم لإثبات هذه الوحدة عبر الزمن منهم "أندريه جوندر فرانك" صاحب كتاب "الشرق يصعد من جديد"، ومنهم فاليرشتاين صاحب كتاب "The Modern World System"، والمؤلف رونالد روبرتسون مؤلف كتاب "العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية"، إضافة إلى عالم الاقتصاد المصري سمير أمين بالتوازي مع المؤرخ مارتن بيـــرنارد محرر كتاب "Black Athens"، فضلاً عن المؤرخ الفرنسي اليمينيّ النـــزعة ريمون أرون، ومعظم هؤلاء ينكرون فكرة الماركسية الأوروبية مما يسمح للباب أن يظل مواربًا لدخول الثقافات القومية كي تمارس دورها داخل سوق العمل وسوق الفكر دون أن يعني هذا استمرار الأيديولوجيات المنغلقة التي سمحت بقيام الدول القومية منذ معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨. والواقع أن كل الشواهد

تشير إلى تآكل مبدأ السيادة في هذه الدول القومية في عصرنا، بل وتشير إلى أن تفكيكها بعيدًا عن نظرية المؤامرة وهو أمر قائم بفعل التطور الطبيعي، وفي هذا السياق ينبغي علينا أن ننصت بكل اهتمام إلى محاضرنا الليلة الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي وهو يحدثنا عن هذا الموضوع للأهمية القصوى.

عاصم الدسوقي:

إن حديثي سيكون حول أصول فكرة العالمية وهي فكرة قديمة كما ذكر الأستاذ مهدي بندق وتعود إلى أيام الرواقيين ومن بعدهم المسيحية والإسلام، وهي الفكرة التي تقوم على انتظام العالم تحت فكرة واحدة ونظام واحد. وربما كانت فكرة العالمية مضمرة وخافية طوال النصف الأول من القرن العشرين وحتى قرب نهايته، ثم ظهرت مرة أخرى بشكل مباشر بعد غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ وفي أثناء إعداد الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت في مارس عام ١٩٩١ حيث ذكر الرئيس الأمريكي بوش الأب أن المسألة لا تتعلق بتحرير دولة صغيرة احتلتها دولة أكبر منها، في إشارة إلى احتلال العراق للكويت، وإنما المسألة أكبر من هذا .. إنها النظام العالمي الجديد. وآنذاك لم نعرف ماذا تعني عبارة "النظام العالمي الجديد" التي وردت غامضة في بيان تعده أمريكا لإخراج العراق من الكويت. ثم ترك الرئيس بوش الأب الرئاسة في نهاية عام ١٩٩٢ وجاء الحزب الديمقراطي برئاسة كلينتون في مدتين متتاليتين لم تتحرك فيها هذه الفكرة سوى بإنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥، إلى أن حدثت وقائع الهجوم على برجي مركز التجارة الشهيرين في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلا ذلك من احتلال أفغانستان (أكتوبر ٢٠٠١) ثم العراق (إبريل ٢٠٠٣)، وكانت تلك المشاهد أحد مظاهر صورة هذه العالمية الجديدة بعد فترة من الصمت والغموض.

ولقد أعاد هذا التطور إلى ذهني هذه الفكرة من حيث أصولها التاريخية، وأود هنا أن أشير إلى الأصول القريبة نسبيًّا. إن فكرة العالمية فكرة قديمة، وأية قوة استندت في توسعها إلى الاقتصاد، أو إلى الدين، أو إلى غير ذلك فإنها في النهاية كانت تحاول أن تفرض سيطرتها على العالم المعمور، حتى أن كلمة "الإمبراطورية" في أصولها اللاتينية تعني التوسع خارج الحدود. وعلى هذا فقد عرفنا من التاريخ مثلاً أن البحر المتوسط بحر رومانيّ بمعنى أن روما كانت مسيطرة على العالم، وبعد الفتوحات الإسلامية أصبحنا نسمع عن تسميته بالبحر الإسلامي أو البحيرة الإسلامية.

ولكن بداية وجود حركة سياسية منظمة نحو وجود قوى عالمية مسيطرة قوامها مجموعة من أربع أو خمس دول على الأقل تجتمع لتشكل قوة عالمية بدأ يظهر بوضوح بعد التخلص من نابليون بونابرت، إذ إنه بعد قيام الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وإعلان الجمهورية وإعدام الملك بدأت الثورة الفرنسية تحاول أن تنشر مبادئها في أرجاء العالم الأوروبي مما أثار عليها الممالك الأوروبية آنذاك،

وانتهت هذه الجولة بهزيمة نابليون بونابرت في موقعة ووترلو الشهيرة في نهاية ١٨١٤، وبعدها عُقد مؤتمر دوليّ في فيينا في عام ١٨١٥، وهذا المؤتمر الذي كان وراء برنامجه وبياناته مستشار النمسا "ميترنيخ" صاحب مبدأ التوازن الدولي، وخلاصته أن القوى الدولية التي انتصرت على بونابرت تصبح هي القوى الرسمية في أوروبا وفي العالم، وبالتالي كان ممنوعًا أن يزيد عدد هذه القوى أو يقل، أو تزيد مساحة أي منها عن الأخرى. وأن دور هذه القوى العمل على إحداث التوازن فيما بينها وبين القوى العالمية التي قد تجد على الساحة. وبهذه المناسبة أود أن أذكركم أن هنري كيسنجر الذي كان وزيرًا لخارجية أمريكا كان أستاذًا للعلوم السياسية في جامعة هارفارد، وكانت أطروحته لدرجة الدكتوراه عن "ميترنيخ" وعن سياسة التوازن الدولي، وأظن أنه قد استفاد كثيرًا من هذه الرسالة وكان يطبقها في كل الأزمات الدولية التي واجهت السياسة الأمريكية.

نعود إلى مؤتمر فيينا والذي ظهرت فيه فكرة الشرعية الدولية لأول مرة، بمعنى أن كل الأمور التي غيرتها الثورة الفرنسية تعود إلى ما كانت عليه وفي مقدمتها عودة أسرة البوربون التي كانت تحكم فرنسا، كما أن كل الخريطة السياسية التي غيرها نابليون بونابرت عادت إلى ما كانت عليه قبل ذلك، لكن الجديد في هذا المؤتمر هو أن الأمر لم يقتصر على إصدار بيان ختامي له أو عدة توصيات فقط، ولكن الأربعة الكبار الذين نظموا المؤتمر وهم إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا والتي ستصبح فيما بعد ألمانيا، (كانت فرنسا مستبعدة من المؤتمر آنذاك على اعتبار أنها هي التي تسببت في كل هذه الأزمات) اتفقوا على اللقاء من حين لآخر لمعرفة أخبار العالم فيما يتعلق بالتوازن الدولي، وعلى هذا الأساس تم عقد أكثر من مؤتمر بالإضافة إلى أن لديهم خبراء يقومون برصد الأحداث وكتابة تقارير عن الأمور التي من الممكن أن تحدث في أي بلد قد تنتهي إلى الإخلال بالتوازن الدولي.

والسؤال .. ما الذي كان يحول دون هذا التوازن أو يهدده أو يهدد هذه القوى الدولية؟ الإجابة هي أن ما كان يحول دون هذا هي قيام حركة قومية بين الشعوب التي تخضع لإحدى هذه القوى الكبرى وخاصة النمسا تنتهي بانسلاخ تلك القوميات من تحت سيطرة الدول الكبرى فيحدث الخلل في أركان التوازن. وكانت المجتمعات الأوروبية بشكل عام قبل إنشاء الدولة الحديثة مجتمعات إقطاعية، وفكرة الدولة لم تكن موجودة، وكل إقطاعية تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية في آنٍ واحد، فلا توجد فكرة الدولة القومية ولكن توجد فكرة المقاطعة الصغيرة. وقد بدأت الوحدات القومية في النمو على أسس لغوية وعلى أسس المصالح المشتركة. وعلى إثر ذلك ظهرت المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا والنمسا وغيرها من الدول التي تبلورت في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، لكن كانت هناك مناطق أخرى لم تحقق قوميتها بعد مثل الولايات الإيطالية والولايات الألمانية وقد كانت معظم هذه الولايات تخضع للنمسا، وبالتالي كان من شأن أية حركة قومية في إيطاليا أو في ألمانيا الإخلال بالتوازن الدولي الذي تم الاتفاق عليه في فيينا في عام ١٨١٥. وعلى هذا عندما كانت

تأتي التقارير للدول الأربعة حول جماعات معينة تسعى لتوحيد ألمانيا أو إيطاليا كانت هذه الحركات تواجَه بالقمع أو بالنفي، ولكن لا أحد يستطيع أن يقف ضد عجلة الزمن والتاريخ.

وفي الفترة نفسها كانت روسيا في حرب مع الدولة العثمانية، وقد كانت الدولة العثمانية دولة كبيرة في زمانها منذ نشأتها بل إنها كانت تعتبر أقوى الأقوياء وتضم شعوبًا وأعراقًا متنوعة، ومن هنا كان مصطلح "المسألة الشرقية" بالنسبة للتعامل مع الدولة العثمانية وهي دولة دينية بالمعنى المصطلح عليه في مقابل الإمبراطورية المقدسة بالنسبة لأوروبا، لكنها كانت مستبعدة من هذا التوازن، وكانت الدولة العثمانية تسيطر على قوميات كثيرة سواء في البلقان أو في العالم العربي، وعندما كانت تحدث أزمة بين الدولة العثمانية وبين روسيا أو بين النمسا نجد أن المجموعة الغربية تحافظ على الدولة العثمانية في إطار التوازن الأوربي، لأن النمسا إذا اقتطعت لنفسها أراضي تقع تحت سيادة الدولة العثمانية فهذا معناه إخلال بالتوازن الذي بدأ في عام ١٨١٥، ومن هنا بدأ الغرب يناصر الدولة العثمانية ليس من أجلها ولا من أجل الإسلام ولكن من أجل الحفاظ على التوازن الدولي، وكانت إنجلترا ذاتها ترفع شعار وحدة الأراضي العثمانية وهو شعار قريب من فكرة وحدة الأراضي العراقية الآن.

وكان هذا الشعار آنذاك يعني الاحتفاظ بتكامل الأراضي العثمانية لحين تفكيكها بمعرفة الدول الغربية، مع عدم السماح للآخرين بتفكيكها، فعلى سبيل المثال عندما حدثت الأزمة بين محمد علي في مصر وهو والي عثماني وبين الدولة العثمانية، وكان بإمكان محمد علي أن يطيح ويقضي على السلطان العثماني وقفت أوروبا ضد محمد علي على الرغم من أن الهدف واحد، لكن أن يقضي محمد علي على الدولة العثمانية معناه أن أوروبا سوف تواجه ماردًا أكبر، أما محافظة أوروبا على الدولة العثمانية ضعيفة يجعل أوروبا قادرة على تفكيكها في وقت لاحق.

وهكذا تبدو الأمور كما لو كانت قوى التوازن الدولي مع الشرعية الدولية، وكل هذه إشارات تبين أين تذهب المصالح، لكن كما نقول دائمًا أنه لا يمكن التصدي للزمن ولا لدوران عجلة التاريخ، وانتصرت الحركة القومية في النهاية بإعلان دولة إيطاليا بين عامي ١٨٦٠ – ١٨٦٤ ودولة ألمانيا بين عامي ١٨٧٠ – ١٨٧١، ولم يتحقق هذا إلا بعد الدخول في حرب مع فرنسا لأنها كانت تمتلك أراضي تم الاستيلاء عليها أثناء التوسع، ولم تكن هناك دولة إيطالية ولا دولة ألمانية، وعادة تكون هذه الأماكن لقمة سائغة لأية قوة أكبر تحاول أن تسيطر عليها. إذن، يظهر لنا هنا أن العامل القومي يهدد التوازن الدولي الذي تم إقراره في فيينا في عام ١٨١٥.

سؤال آخر .. ما الذي واجه هذا التوازن الدولي في القرن التاسع عشر بخلاف العامل القومي؟ سنجد أنها النظرية الماركسية وذلك لأن الدول القومية التي قام عليها التوازن الدولي هي دول رأسمالية، ودولة رأس المال لا تعرف إلا السوق، ولا تأخذ أي شيء في الاعتبار سوى المال، وحيث إن الرأسمالية انفردت بالسيطرة على مجتمعاتها وبدأت تركز على جمع الثروة وتضغط على العمال ولا تقدم لهم أية رعاية خاصة مثل تحديد ساعات العمل أو منع عمل الصبية والأطفال والنساء أو التأمين ضد البطالة أو

المرض أو الإصابة، فقد نتج عن كل هذه الأوضاع أن خرج كارل ماركس للحديث عن حتمية انهيار النظام الرأسمالي والذي سينتهي به الحال إلى الاشتراكية. وعلى الرغم من أن كارل ماركس شأنه شأن أي إنسان يميل فطريًّا إلى الدين وكان وهو طالب يكتب في مجلة المدرسة ويقول إن الدين هو أعظم رسالة أرسلها الله للبشرية من أجل سعادتها، لكنه بعد أن خرج إلى الحياة وجد أن هناك تناقضًا بين المثال والواقع، فبدأ في إعادة التفكير مرة أخرى في هذا الوضع، وتحدث عن أن الاشتراكية حتمية وأنه لابد من أن يحكم العمال العالم بدلاً من الرأسماليين.

إذن، كان هذان العاملان: القومية والماركسية (أو الاشتراكية أو الشيوعية) هما ما كانا يهددان التوازن الدولي والسيطرة على السوق العالمي، وحتى الآن كانت الأمور لا تزال تدور حول كيفية أن تظل القوة المنتصرة في مؤتمر فيينا هي المسيطرة على العالم، وكان ظهور إيطاليا وألمانيا سببًا في التقليل من قوة النمسا، لكن هاتين الدولتين قامتا في الأساس على النظام الرأسمالي مما ساعد على اتساع الدائرة الرأسمالية مما ساهم في خدمة التوازن الدولي بإضافة عناصر جديدة إلى أن حدث إخلال آخر بهذا التوازن بقيام الثورة الشيوعية في روسيا في أكتوبر – نوفمبر في عام ١٩١٧، وهنا انشطرت السياسة الأوروبية إلى شطرين: شطر رأسمالي يسعى للحفاظ على السوق الخارجية وشطر آخر اشتراكي يسعى إلى تطبيق الشيوعية، ولذلك حدث إخلال بالتوازن الدولي وظهرت مسميات "دول الغرب الرأسمالي" و"دول الشرق الشيوعي" بعد إعلان قيام الاتحاد السوفيتي. وأثناء الصراع بين المعسكرين حول النفوذ وحول إمكانية تحقيق الذات للمواجهة ظهر نقيض ثالث لكليهما وهو النازية في ألمانيا بقيادة هتلر والفاشية في إيطاليا بقيادة موسوليني، وكان من الطبيعي أن يلتقي الاثنان معًا لسبب حيوي جمع بينهما وهو الثأر من تسويات الحرب العالمية الأولى.

والحاصل أنه في أثناء الرغبة الدائمة في الحفاظ على عملية التوازن التي تقررت في فيينا ١٨١٥ كما سبقت الإشارة، كانت الدول الغربية تخون بعضها البعض على الرغم من أنها كتلة واحدة فقد كانت دولتان منهما أو أكثر تقومان بعمل اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية مضادة للآخرين، وكانت هذه الاتفاقات سرية لا يعرفها أحد مثل الحلف الإنجليزي-الفرنسي، والحلف الإنجليزي-الروسي والحلف بين ألمانيا والنمسا ..إلخ إلى أن اندلعت الحرب العالمية الأولى بسبب العامل القومي فانكشفت تلك الأحلاف. ولقد قامت هذه الحرب من قلب منطقة الصرب الحالية في البلقان، وكان البلقان آنذاك منقسم بين الدولة العثمانية والنمسا في إطار من التبعية والنفوذ، وكان التوازن الدولي يشجع الثورات ضد الدولة العثمانية لكنه لا يشجع الثورة ضد النمسا للحفاظ على هذا التوازن، ولكن صربيا وهي أكبر دويلات البلقان كانت تحلم بإقامة الصرب الكبرى والتي كان يتطلب إقامتها الاقتطاع من التوازن الدولي، ولذلك وقفت النمسا ضد إعلان الصرب دولة قومية، وعندما اغتيل ولي عهد النمسا في أثناء زيارته للصرب قامت الحرب وانكشفت كل التحالفات السرية الثنائية والثلاثية التي كانت جوهر

سياسات القرن التاسع عشر وانقسمت أوروبا بين معسكرين: دول الحلفاء من إنجلترا وفرنسا وروسيا وإيطاليا، ودول الوسط من ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية.

وقد انتهت الحرب بهزيمة معسكر الوسط وتعرضت ألمانيا لتوقيع أقسى العقوبات في التسويات التي تمت في فرساي في ١٩١٩، حتى أن لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في هذا الوقت قال إنه لا داعي للقسوة على ألمانيا لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى نتائج وخيمة فيما بعد، أما فرنسا المتاخمة لألمانيا فقد رد رئيس وزرائها كليمنصو على لويد جورج طالبًا منه عدم التدخل على اعتبار أن فرنسا لديها القدرة على تحديد ما يجب أن تفعله على اعتبار أن موقعها أقرب لألمانيا وأن فرنسا لا تريد لألمانيا أن تقوم مرة أخرى، ومن هنا تم اقتطاع أجزاء كثيرة من ألمانيا ومن ضمنها أجزاء قومية كإقليم السوديت وهو إقليم ألماني حيث تم ضمه لتشيكوسلوفاكيا.

ويلاحظ أنه عندما انتهت الحرب العالمية الأولى، سمحت دول التوازن بتطبيق العامل القومي الذي لم تكن تسمح به قبل الحرب وذلك حتى تستطيع مواجهة أثر الثورة الشيوعية التي قامت في عام ١٩١٧، وذلك لأن روسيا القيصرية كانت تساند الحلفاء في الحرب، وعندما قامت فيها الثورة الشيوعية وتم كشف الاتفاقيات السرية أعلن الرئيس الأمريكي بيانًا في الثامن من يناير عام ١٩١٨ عرف بالنقاط الأربعة عشر، وعندما نقرأ هذا البيان نجده غير معزول عن قيام الثورة في روسيا، ويكفي أن نلاحظ أنه يتحدث عن حق شعوب البلقان في تقرير مصيرها وكذلك الشعوب العربية التابعة للدولة العثمانية، وقد وقع الاختيار على البلقان تحديدًا لأن هذه المنطقة هي سقف روسيا، وأهلها من السلاف الأرثوذكس شأن الروس مع قلة من الكاثوليك، وبالتالي فإنه في عُرف الرئيس الأمريكي إن نجاح الثورة الشيوعية سيؤثر أول ما يؤثر على البلقان، وإذا وصلت الشيوعية إلى البلقان فإن الطريق أمام الغرب الأوروبي سيكون خاليـــًا، ومن هنا فإن المطلوب هو خلق دول حاجزة تحول دون سيطرة الشيوعية على البلقان حماية لأوربا الغربية.

لكن عندما طبق هذا المبدأ تم تطبيقه على شعوب البلقان و لم يتم تطبيقه على العرب، بمعنى أن حق الشعوب في تقرير مصيرها اقتصر على إقامة دول البلقان دون إقامة الدول العربية بالمثل، وذلك لأن المنطقة العربية كانت مقسَّمة بين الإنجليز والفرنسيين، ومن هنا نشأت نظم ملكية جديدة في البلقان، وتم تعيين ملوك عليها من خارج هذه الدول، فعلى سبيل المثال تم تنصيب ابن دوق بافاريا الألماني على عرش اليونان حتى يكون صنيعة للدول الكبرى مع أن اليونان قامت فيها ثورة ضد العثمانيين ولكن لم يكن ممكنًا الاستعانة بأحد الثوار ليكون ملكًا لأن ذلك يعني أنه سيكون ملكًا ذو قاعدة شعبية، وكل ملوك البلقان الذين تم تعيينهم ينتمون إلى دوقيات ألمانية ونمساوية حتى يضمنوا ولاءهم.

وعندما ظهر كل من هتلر وموسوليني للثأر من تسويات الحرب، اتضح النقيض ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى الاقتصادي، لأن فكرة هتلر في تنظيم الاقتصاد هي ما يُعرف بالاشتراكية الوطنية والتي تجمع بين الرأسمالية والاشتراكية أو ما بين الخاص والعام، حتى أن كلمة

"النازية" N.Z ما هي إلا الحرفين الأولين لكلمتي National Zsocialism أي الاشتراكية الوطنية، واعتبر هتلر أن هذه الفلسفة ضد الشيوعية وضد الرأسمالية معا حتى أنه كان يقول إن حماقة الرأسمالية هي المسئولة عن ظهور الشيوعية وبناء على ذلك قرر محاربة الفريقين، وبطبيعة الحال فقد تحالف كلا الفريقين ضده، والتقى الجانبان المتطرفان على هذا الأمر مما أدى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا وإيطاليا وبتحالف السوفيت مع الغرب أو الشيوعية مع الرأسمالية في زمن الحرب.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاد كل إلى مكانه مرة أخرى وبدأ ما يُعرف بالحرب الباردة بين المعسكرين حيث حاول كل منهما توسيع دائرة نفوذه لأن القوة التي تعيش بمفردها يسهل هدمها، وهذا ما فعلته الثورة الفرنسية على سبيل المثال، فعندما قامت هذه الثورة في فرنسا تكاتفت ضدها الممالك الأوروبية كلها فعملت على نشر مبادئها بين شعوب أوربا، وكذلك عند قيام الثورة الشيوعية، سعى الحزب الشيوعي لتكوين أحزاب شيوعية في كل مكان حتى تتسع دائرة نفوذه، وهو ما يسمى الآن بتصدير الثورة. على كل حال بدأت الحرب الباردة تقريبًا منذ عام ١٩٤٧، بالبيان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونجرس الأمريكي في مارس ١٩١٧ يؤكد فيه أن العالم الحر (وهذه التسمية هي الاسم الكودي للدول الرأسمالية لأن كلمة الرأسمالية دائمًا ما تأخذ صورة بشعة في ذهن المتلقي) يتعرض الآن لتهديد كبير وأنه يواجه طلبًا من اليونان وآخر من تركيا يوضح أن كلا البلدين في حاجة إلى مساعدات قوية لتثبت الحكومات الموجودة وإلا إذا استمرت حالة الفوضى الناتجة عن الحرب والأزمة الاقتصادية فإن ذلك سيؤدي إلى استثمار الأحزاب الشيوعية للأوضاع داخل البلاد.

وبناء على ذلك طلب الرئيس ترومان تخصيص حوالي ٥٠٠ مليون دولار للبلدين بحيث يمنح الثلثين لليونان والثلث لتركيا لمواجهة انتشار الشيوعية. وكانت هذه هي الخطوة الأولى في الحرب الباردة، تلاها في مايو من العام نفسه إعلان مشروع مارشال الشهير الذي سمي باسم مارشال وزير خارجية أمريكا وهو المشروع الذي يهدف إلى إنعاش أوروبا للسبب نفسه، فلو تُركت أوروبا محطمة بعد الحرب فستكون هذه هي فرصة الأحزاب الشيوعية لاستثمار الموقف والاستيلاء على الحكم، وأما تقويتها فمن شأنه تقوية العالم الرأسمالي أو العالم الحر كما يطلقون عليه.

وبعد ذلك تمت سلسلة من العمليات حتى تظل السيطرة في يد قوة الغرب الرأسمالي، ففي مارس عام ١٩٤٩ أعلن الرئيس ترومان عن مشروع آخر هو برنامج النقطة الرابعة الذي يركز على مساعدة الدول التي تدافع عن العالم الحر وتحارب الشيوعية وتساعد على ازدهار الاقتصاد وتدفق الأموال، وبمقتضى هذا البرنامج تم إرسال بعثات من شباب دول العالم الثالث للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء ثقافتهم حتى يصبحوا رُسل الثقافة الغربية بعد عودتهم إلى بلادهم. كما أنه تم تشكيل حلف الأطلنطي في العام نفسه، وهذا الحلف ما هو إلا جزء من حصار الاتحاد السوفيتي عن طريق التحالف بين دول شمال الأطلنطي، وفي مايو عام ١٩٥٠ تم إعلان تصريح ثلاثي إنجليزي- فرنسي- أمريكي بخصوص إسرائيل، وكانت إسرائيل قد أعلنت في مايو عام ١٩٤٨ ثم تم توقيع اتفاقية

الهدنة بينها وبين الدول العربية المتاخمة في فبراير–مارس عام ١٩٤٩، وقد اختتمت بفقرة تقول إن هذه الهدنة توطئة لتوقيع اتفاق سلام دائم ونهائي في الشرق الأوسط.

وفي ذلك الوقت، كان قد تم تأسيس الجامعة العربية مما دعا العرب إلى الاجتماع في فبراير عام ١٩٥٠ لمحاولة عقد اتفاقية دفاع مشترك، ووصلت الأخبار للدول الثلاثة التي عملت على إيقاف هذه الاتفاقية لأنها تأكدت أن الاتفاقية لابد وأن تكون ضد إسرائيل ومن هنا كان البيان الثلاثي المشار إليه والذي قضي بأن الدول الثلاثة مسئولة عن حماية الحدود القائمة في الشرق الأوسط وأن من يخترق هذه الحدود سيتم التصدي له سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بمعرفة الدول الثلاثة. وقد فسر العرب هذا التصريح على أنه حماية لإسرائيل مما أدى إلى إصدار اتفاقية الدفاع المشترك في نوفمبر من العام نفسه.

وقد كان الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين بعيدًا عن هذه المواجهات حتى عام ١٩٥٥ حين أنشأ حلف وارسو، وقد جاء هذا الحلف نتيجة فكرة إنشاء منظمة دولية باسم "قيادة الشرق الأوسط" التي عرضتها كل من أمريكا وبريطانيا على مصر أيام حكومة النحاس باشا سرًّا في أواخر سبتمبر ١٩٥١ ورفضها وأقدم على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا (٨ أكتوبر ١٩٥١). وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ تم عرض الفكرة مرة ثانية على الرئيس جمال عبد الناصر تحت عنوان منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وعندما حاربها الرئيس عبد الناصر تم تشكيل حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥، وهنا شعر الاتحاد السوفيتي بأن حلف بغداد يمسه أكثر من حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرقي آسيا (١٩٥١) فأنشأ من ثم حلف وارسو في مايو عام ١٩٥٥.

وفي هذا المعترك من الصراعات الدولية بين الشرق والغرب بدا الاتحاد السوفيتي يظهر بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث بمظهر الحليف الطبيعي، لأن العالم الثالث كله كان خاضعًا للدول الاستعمارية الرأسمالية، وكانت موجة الاستعمار العالمي قد اجتاحت إفريقيا وآسيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعندما تحررت هذه الدول وأرادت تنمية اقتصادياتها سلكت الخط الاشتراكي وليس الرأسمالي، ومن هنا بدا أن الاتحاد السوفيتي يعد حليفًا طبيعيًّا يقدم مساعدات دون مقابل، وأصبح العالم الثالث أقرب للمعسكر الشرقي منه إلى المعسكر الغربي، وكانت بعض دول العالم الثالث تحاول استثمار هذا الصراع الخاص بالحرب الباردة بين القوتين، بمعنى أنه عندما تتقدم إحدى دول العالم الثالث بطلب إلى الغرب وترفضه يكون البديل هو الاتجاه إلى الشرق مما يدفع الغرب إلى التنازل وإعطائها ما تريد حتى تظل تحت مظلة النظام الرأسمالي.

وفي تلك الأثناء أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٠ منظمة غاية في الخطورة باسم "كونجرس الثقافة العالمية" الذي كان يتبع المخابرات المركزية الأمريكية أو الـ CIA والتي كانت قد تشكلت في عام ١٩٤٧، وهكذا أصبح الجانب الثقافي تابعًا للمخابرات الأمريكية، وفكرة هذا الكونجرس بسيطة للغاية ولكنها هامة على المدى البعيد، فالفكرة تهدف إلى إشاعة الثقافة الرأسمالية في أنحاء العالم تحت عنوان الليبرالية والحرية، وتشويه التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي والدول الشرقية

في الوقت ذاته، وقد تم ضم العديد من الشخصيات لهذا الكونجرس من السياسيين والكُتاب والأدباء والفنانين وعلى رأسهم الرئيس السابق رونالد ريجان عندما كان ممثلاً، والمخرج العالمي داريل زانوك، وهنري كيسنجر، وبرتراند راسل الفيلسوف البريطاني، وكانت مهمة هذا الكونجرس أو المجلس استقطاب عناصر شيوعية روسية لم تعد تؤمن بالشيوعية وكفرت بهذا النظام أيام ستالين، وكانت مهمة هذه العناصر إلقاء محاضرات للحديث عن سبب إيمانها بالشيوعية وسبب الكفر بها، ذلك أنه عندما يأتي هذا الحديث من شخص شيوعي سيكون مؤثرًا بشكل أفضل مما لو جاء من شخص رأسمالي. كما تم تشكيل فرق موسيقية ومسرحية تزور العالم بأسره تابعة لهذا المجلس الذي كان يحرص على أن يكون بين أعضائها عدد من الزنوج وذلك حتى لا تُتهم أمريكا بأنها دولة عنصرية. كما أن المجلس قام بتأسيس مجلات كثيرة جدًّا في العالم مهمتها تسويق الحلم الأمريكي منها مجلة "حوار" في بيروت ومجلة "الثقافة العالمية" في مصر ومؤسسة فرانكلين للنشر. كما أنشأوا مؤسسة PEN والتي نطلق عليها مؤسسة القلم أو نادي القلم. وهذه الحروف الثلاثة التي تعني "القلم" بالإنجليزية ما هي إلا الحروف الأولى لثلاث كلمات هي Poet, Essay, Novel، وقد اشتهرت هذه المؤسسة في ست وسبعين دولة منها مصر، وكل ذلك لإشاعة الثقافة الأمريكية أو الغربية أو الليبرالية أو الرأسمالية وحتى في الدول الشيوعية التي كان يحيط بها الستار الحديدي. وترتكز فكرة هذا المجلس على السيطرة على التفكير والثقافة في هذه المجتمعات بل وعلى الذهن عامة.

أما الاتحاد السوفيتي فكان يراهن على مشوار طويل الأجل يقوم على تغيير قاعدة الإنتاج من الملكية الفردية إلى الملكية العامة، ومن تداعيات الملكية العامة تتكون ثقافة أخرى تختلف عن الثقافة السائدة، على حين راهنت الرأسمالية الأمريكية على تغيير البنية الثقافية فوقيـــًا، أي من أعلى الهرم عن طريق خدش بعض المسلمات الموجودة في تلك البنية، ومن ثم سادت مصطلحات من نوع "ليشرب العالم كله كوكاكولا" أو Cocalisation (الكوكلة)، و"ليأكل الجميع سندوتش ماكدونالدز" Macdonalisation ، و"ليلبس الجميع جينـــز"، و"ليشرب الجميع نسكافيه قهوة الرجل الناجح" كما تُقدَّم في الإعلانات، لتكون هذه هي البنية الثقافية. والحق أننا لم نعرف عن موضوع مجلس الثقافة هذا إلا في أوائل التسعينيات لأن كل هذه الأعمال كانت أعمالاً سرية تابعة للسي آي إيه، حتى نشر كتاب في أوائل التسعينيات عن الحرب الباردة الثقافية وعرفنا منه هذه الأفكار المأخوذة من ملفات الـــ CIA والـــ FBI في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الأفكار التي طُرحت آنذاك فكرة طرحها برتراند راسل (عضو كونجرس الثقافة العالمية) عن حكومة العالم أو مستقبل الإنسانية في عام ١٩٦١ أي في عنفوان الحرب الباردة، وتحدث راسل عن استمرار الحرب الباردة والحرب الميدانية بين الشرق والغرب وبين القوميات والرأسماليات، وذلك بسبب أن التلاميذ في المدارس تتم تنشئتهم على عبادة البطولة والتأثر بالتاريخ ومن ثم ستظل الحرب والخصومة والعداوة قائمة، وأكد راسل على أن البطل في بلده عدو بالنسبة للآخر، وطالما أن الأجيال تنشأ على

أساس هذا المفهوم فسوف تظل الخصومة موجودة. وطالب راسل في كتابه بتخفيف تدريس مظاهر البطولة في المدارس وأيضًا منع تدريس الدين في المدارس وقصره على البيت أو المؤسسة الدينية، لأن القومية والدين هما البعدان المحددان لشخصية الإنسان وهويته. وكان راسل يتنبأ قائلاً "إنه إذا أزلنا أسباب هذا الاغتراب فسيزول الصدام". لكن في ذلك الوقت، لم تهتم السياسة الغربية بتنفيذ هذا البرنامج.

ولقد بدأت ثمار جهود كونجرس الثقافة العالمية مع جورباتشوف الذي تولى رئاسة الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٥ وبدأ عملية تفكيك الاتحاد السوفيتي، وكان من المعروف أن سياسة المخابرات الأمريكية تقوم على اقتناص شخصيات معينة تكون مؤهلة لتنفيذ الرسالة الخاصة بها، وبالمناسبة فإن السيدة رايسا زوجة جورباتشوف يهودية، وبدأ جورباتشوف ينفذ البرنامج، وفجأة بعد أن كان الاتحاد السوفيتي دولة كبرى وعظمى أصبح سكانه لا يجدون قوت يومهم، وكان جورباتشوف قد رفع في البداية شعار البـــيروسترويكا والجلاسنوزت الخادع، لكن في النهاية كان يسلم الاتحاد السوفيتي إلى السوق الرأسمالي ويقوم بفك هذه القوميات التي يتكون منها، وكانت النهاية في بداية التسعينيات خاصة مع مجيء يلتسين الذي جاء ليكمل المسيرة، وقبل هذا المنعطف بعامين أي في نوفمبر عام ١٩٨٩ تحطم سور برلين الذي كان يقسِّم ألمانيا إلى قسمين وهو بداية النهاية للحرب الباردة.

بعد ذلك حدث غزو العراق للكويت وتفكيك الاتحاد السوفيتي وتفكيك القوميات التي تشكلت في البلقان في تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وعاد كل منها إلى أصوله المحدودة دينيا أو عرقيا، وصدر كتاب فوكوياما الكاتب الياباني الأمريكي "نهاية التاريخ أو انتصار الليبرالية"، وبعد ذلك تولى الرئيس كلينتون منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفي فترة حكمه كان حديث السياسة الأمريكية قد بدأ عن التخلص من صدام حسين وذلك لأن أمريكا في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران في سبتمبر ١٩٨٠-١٩٨٨ كانت تمول العراق لأنه يحارب قضيتها المناهضة للثورة الإسلامية في إيران، وكان شيوخ الخليج كلهم يدفعون أموالاً طائلة لصدام حسين لأنه كان يدافع عن مستقبلهم من الخطر الذي يتهددهم من الثورة الإيرانية. وبعد أن انتهى الأمريكان من عملية إخراج صدام حسين من الكويت في عام ١٩٩١ ظلوا يحملون في أذهانهم أنه لا يزال قويًّا لأنهم هم الذين أمدوه بالسلاح ويعرفون ما يمتلكه بالضبط. وفي عام ١٩٩٦، عُرض على الرئيس كلينتون أن يشن حربًا ضد العراق لتدمير صدام حسين قبل أن يستخدم هذه القوة، ولكن الرئيس كلينتون لم يكن يفكر في هذا الموضوع على الرغم من النصيحة التي قدمها له مجلس الأمن القومي الأمريكي.

وفي هذه الفترة أيضًا كتب صمويل هنتنجتون كتابه عن صدام الحضارات وكان تركيزه على مسألة اختلاف الأديان، ومن الملاحظ أن معظم من كتبوا بعد التخلص من الشيوعية اعتبروا الإسلام هو العدو الجديد، كما أن هنتنجتون في الخريطة التي رسمها أبرز الدين و لم يبرز القومية بمعنى أنه تحدث

عن أن هناك حضارات دينية وهي بالتالي حضارات غير قانونية أي أنها لا تعبأ بالقانون ولكنها تخضع لاستبداد الحكومات الشرقية بالمعنى الاصطلاحي.

وعندما انتهت فترة حكم الحزب الديمقراطي وعاد الحزب الجمهوري لتولي الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الرئيس بوش الابن (يناير ٢٠٠١) ووقع الهجوم على البرجين في نيويورك (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، اتضحت تمامًا فلسفة العالمية الجديدة والتي تقوم على تفكيك النص القومي، وكان الأدب قد سبقها في هذا الأمر عندما تحدث جاك دريدا عن التفكيكية لأن في البداية كان النص وحدة واحدة داخل سياق الظروف الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية، أما الآن فقد قيل إنه ليس مهما أن يكون النص وحدة واحدة ولكن من الممكن أخذ جملة واحدة دون اهتمام بما حولها بمعنى ألا تكون هناك صلة عضوية بين الجملة وسياق النص، وعندما يحدث تفكيك قومي يعني هذا تمزيق الروابط والأصول وتحويل الإنسان من فرد محلي Metropolitan إلى فرد عالمي Cosmopolitan أي من شخص محلي مرتبط بجذوره إلى شخص ينشد العالمية ويقفز إلى المجهول دون أن يعرف مكانه من العالمية.

وقد تواكب أيضًا مع هذا ضم معظم دول العالم لمنظمة التجارة العالمية، إن منظمة التجارة التي أنشئت في يناير ١٩٩٥ ليست جديدة في فكرتها، لأنها كانت عبارة عن تطوير لاتفاقية الجات التي تمت في زمن الحرب الباردة والتي تقتضي بفتح السوق أمام الجميع اعتمادًا على المنافسة، لكن الجديد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية هو إضافة الجانب الثقافي لها، فالخدمة الثقافية تصبح مثل الخدمة الإنتاجية لا ينبغي أن تخضع لأية رقابة أو قواعد جمركية وذلك معناه أن تحرر الثقافة من قيود الرقابة الأخلاقية مثل تحرير التجارة من الرقابة الجمركية، وهذا جانب خطير جدًّا لأنه يؤثر مباشرة على الهوية. ولهذا السبب اعترضت فرنسا وهي تنتمي إلى الغرب الأوروبي، على الجانب الثقافي من تلك الاتفاقية ولا تزال معترضة حتى الآن وذلك لأن فرنسا بالذات كانت تحول شعوب مستعمراتها إلى الثقافة الفرنسية ولذلك فهي تدرك خطورة هذا الأمر، لدرجة أن بعض المراقبين لاحظوا أن هناك موجة قوية في فرنسا تشجع الشعب على عدم استخدام أي كلمة إنجليزية حتى لو كانت كلمة OK، بل لقد قامت فرنسا بمنع مؤسسات ثقافية أمريكية كثيرة من التغلغل في ثقافتها حتى أنه حدث في وقت ما اعتداء على محلات ماكدونالدز الموجودة في فرنسا.

إن العامل القومي في القرن التاسع عشر كان يخترق التوازن ولذلك كانت توجد محاربة له من جهة الدول الكبرى، ثم حدث تشجيع لهذا التيار القومي مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى حتى توفر الحماية للغرب الرأسمالي من الشيوعية، ثم كانت هناك عودة مرة أخرى لمحاربة العامل القومي عن طريق تفكيك النص القومي وهو ما يحدث الآن عبر الرحلة التي بدأت بالهجوم على البرجين في نيويورك عام ٢٠٠١ حيث نجد إنه في إندونيسيا مثلاً تم فصل جزر تيمور الشرقية التي يسكنها ثلاثة أرباع مليون

نسمة فقط يدينون جميعًا بالمسيحية عن باقي الجزر الإندونيسية التي يسكنها ملايين من السكان، وتمت إقامة دولة مستقلة في جزر تيمور الشرقية، وبعد أن ترك كلينتون الرئاسة حضر الاحتفال برفع العلم على جزر تيمور وقال في كلمة ألقاها بهذه المناسبة إن هذا درس في نضال الشعوب، وفي الوقت نفسه، كان هناك تجهيز لفصل إقليم آتشيه لولا الإعصار البحري سونامي الذي تسبب في تأجيل الموضوع برمته.

أما نيجيريا فهي مهددة بأن تتفكك لثلاثة أقاليم، وكان أحد كتابها المشهورين وهو وول سوينكا الذي ينتمي إلى الإقليم الشرقي يدعو إلى استقلال إقليمه عن نيجيريا، وقد أقدمت الحكومة النيجيرية على إعدامه مما أثار ثائرة الغرب الأمريكي حول حقوق الإنسان. والسودان مهدد بالتفكيك القومي وآخر مظاهر هذا التفكيك الاستفتاء الذي تأجل ست سنوات حتى يتمكن القائمون عليه من أن تكون نتيجته في صالح التقسيم مثلما تم فصل الإسكندرونة عن سوريا من قبل بمقتضى الاستفتاء وذلك بإدخال عناصر تركية كثيرة إلى الإقليم قبل إجرائه حتى يأتي الاستفتاء في صالح الانضمام لتركيا. كما أن خط بلاد المغرب العربي مهدد بالكامل بالتفكيك اعتمادًا على تعظيم الشخصية الأمازيجية وهي شخصية البربر سكان المنطقة القدماء قبل دخول العرب المسلمين، وقد انتبهت الجزائر مؤخرًا لهذا الأمر فقامت بإجراء تعديل في الدستور قبل عامين تقريبًا اعترفت فيه بأن الأمازيجية لغة وطنية، أما المغرب فإنه يحل هذه المشكلة عن طريق الزواج والنسب لأن الملك الحسن كان متزوجًا من أمازيجية وهي أم الملك الحالي محمد السادس والذي تزوج بدوره من أمازيجية، إلا أن هذه طريقة قبلية بدوية قد تصلح قديمًا وفعلها من قبل الملك عبد العزيز آل سعود عندما أسس المملكة عن طريق زواجه من كل قبيلة حتى لا تشهر أي منها السلاح ضده ولهذا فإن لديه حوالي خمسين ابنًا من مختلف القبائل وهم من يحكمون الآن في السعودية.

ومصر أيضًا مهددة بملف التفكيك، من أكثر من زاوية فهناك مسألة الأقباط فإذا لم تنجح هناك موضوع النوبة، فإذا لم ينجح هناك موضوع حلايب وشلاتين، وقريبًا قد تنضم سيناء إلى القائمة نظرا لإهمالها. كذلك، هناك العراق وهي نموذج واضح حاليا إذ إن العراق الآن ليس هو العراق المعروف، ولكنه أصبح مجموعة قوميات من عرب وتركمان وأكراد ويطالب الشيعة لأنفسهم بقومية رابعة. ونموذج آخر هو نموذج تشيكوسلوفاكيا التي انقسمت إلى دولتين، ويوغوسلافيا التي تفككت وعادت إلى صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود، وعادت الصرب إلى الحلم القديم الذي أشعل الحرب العالمية الأولى وهو تأسيس "صربيا الكبرى" إلا أنها واجهت ضربة عنيفة من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الأمم المتحدة وذلك لأن هدف النظام العالمي هو التفكيك وليس الاتحاد. ونحن نجد أن الحرب ضد القومية العربية أيضًا قائمة، والأمر لا يتوقف فقط على عدم إقامة الوحدة ولكن منع مجرد التقارب بين دولتين أو أكثر حول مبدأ واحد، أو سوق مشتركة، أو أي شيء يكون

من شأنه إيجاد تفاهم في إطار العروبة، ويتم هنا استغلال قواعد علم النفس من حيث تخويف الأطراف من بعضها البعض وترسيخ مبدأ الخيانة بين بعضهم البعض.

وفي هذا الخصوص يضاف بالطبع إلى العامل القومي العامل الديني، وأذكر هنا كلمة قالها الجبرتي عن الفرق بين الإنجليز والفرنسيين، فقد كان الفرنسيون قد دخلوا مصر واحتلوها ثم غادروها وجاءها الإنجليز بحملتهم في عام ١٨٠٧ (حملة فريزر)، وبعد ذلك قال الجبرتي إنه سمع مناقشة بين العلماء حول أيهما أفضل الإنجليز أم الفرنسيين، وقال العلماء إنهم يفضلون الإنجليز عن الفرنسيين لأن الفكرة عندهم بنيت على أن الإنجليز جاءوا في صورة محررين لكن الفرنسيين كانوا قوة احتلال، لكن الجبرتي تنبه لمسألة أخرى إذ أوضح للعلماء قائلاً: "لا تصدقوهم، فإن بونابرتة[1] لا ديني لكنه ينادي بحقوق التسوية، أما الإنجليز فإنهم نصارى ولا تخفى العقيدة"، وأعتقد أن الجبرتي لم يكن يفكر هذا التفكير إلا بعد مخالطته لعملاء الحملة الفرنسية مما مكّنه من التمييز بين الديني واللاديني وجعله ينادي "بحقوق التسوية"، ولم يكن لهذا التقييم علاقة بالأديان لأنه من الممكن أن يكون المحتل صاحب دين لكنه يفرق بين المواطنين.

ومن هنا، نلاحظ أن الحرب الدائرة في أفغانستان أو في العراق أو حتى في لبنان مع حزب الله وغير ذلك من الدول تأخذ شبهة الإسلام، بغية إبراز أن الدول التي تدين الأغلبية فيها بالإسلام دولاً لا تعرف القانون وتستبد بالناس وتقوم سياستها على التفرقة وعلى الطائفية في المجتمع، ولا نستطيع أن نكذب هذا البيان تمامًا لأن الحكومات الوطنية في المنطقة تحكم بالأصولية إلى حد كبير، وعند الغرب معلومات كثيرة تؤكد أنه على الرغم من أن الحكومات العربية تؤكد دائمًا على كونها حكومات وطنية وأن دساتيرها تتحدث عن المساواة، ولكنها في الممارسات تختلف عن ذلك، وعندئذ يتدخل الغرب بدعوى حماية حقوق الإنسان أو لحماية الديمقراطية على الرغم من أن الإصلاحات الديمقراطية ليست في مصلحة الغرب الذي يعلم هذا لأنه من الأسهل للنظام الرأسمالي الحر أن يسيطر على حاكم وينفذ أغراضه من خلاله، ويصبح ذلك صعبًا في وجود حياة برلمانية لأن البرلمان به مناقشات واعتراضات، ومن هنا يكون التعامل مع فرد أسهل من التعامل مع مجموعات. والسؤال هو لماذا يرفع الغرب شعار الإصلاح الديمقراطي؟ والإجابة هي أنه يرفعه لكي يظل محافظًا على تبعية الحكومات الوطنية، بمعنى التخويف بالديمقراطية في وجه الحكومات التي لا تنصاع للأوامر.

وفي ضوء ذلك كله، تظل العالمية الجديدة معناها تفكيك القوميات لسهولة السيطرة ومنع اقتراب القوميات فيما بينها للمحافظة على السوق وذلك تحت عناوين إنسانية عامة لا تستطيع أن تختلف عليها مثل حرية المنافسة وحرية الإبداع وغيرهما من الشعارات البراقة التي لا يختلف عليها أحد،

[1] هذا هو الاسم الذي يشير في كتب التراث إلى نابليون بونابرت قائد الحملة الفرنسية على مصر.

لكن عمليًّا لا يستطيع أحد تنفيذها، فالحديث مثلاً عن حرية المنافسة في الاقتصاد لا يمكن أن يكون واقعيًّا لأن المنافسة تحتاج إلى أمرين: جودة وسعر، وحتى مع تحقيق الجودة في الإنتاج فإن المستلزمات المطلوبة لإخراج هذه الجودة يتم استيرادها مما يرفع التكلفة التي ستصبح معوقًا لطرح سعر منافس مما سيعيق المنافسة، ومن هنا كُتب على بعض الدول أن تظل في مكان التابع وهذا هو ما يريده النظام العالمي الجديد حتى يبقى العالم الثالث الذي كان مستعمرات قبل ذلك سوقًا مفتوحة للتجارة وللتبعية.

مهدي بندق:

هكذا، خطونا وراء خطوات نشطة ذكية متقدمة في البحث والرؤيا وراء الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي، وإضافة إلى ما ذكرناه عنه من قبل فهو أستاذ زائر بجامعات عربية وأوروبية وأمريكية كثيرة، وهو كاتب في المجلات الثقافية ذات الثقل وفي مقدمتها "الهلال" و"سطور" و"تحديات ثقافية"، وهو مشارك بارز في الندوات العامة والمتخصصة وهو العميد الأسبق لكلية الآداب بجامعتي أسيوط وحلوان.

أشرف منصور (مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة الإسكندرية):

ما المدى الذي تعد العولمة فيه كما تدعو إليها أمريكا سياسة جديدة في التوازن العالمي؟ وهل العولمة مجرد توازن جديد أم هي أيديولوجيا أمريكية للهيمنة والاختراق وخصوصًا اختراق أوروبا والصين حلفائها؟ وكيف نواجه العولمة الأمريكية؟ هل بالتأكيد على الخصوصيات القومية أم باستثارة عولمة جديدة ربما تذكرنا بالعولمة التي نتجت عن قيام الثورة الماركسية الأممية؟

حسن صادق حسن (مدرس):

إن العولمة ليست مرادفة لتفكيك القوميات، لأن هذا المنطق لو أخذنا به فإن مسألة الحفاظ على القومية تصبح مشروطة بمناهضة العولمة، وهذا تفكير شوفيني عنصري يفترض بداية أن الآخر المختلف صاحب الثقافة والانتماء المتميزين عدو بالضرورة أو بطبيعته، وهذا منطق شمولي يقفز فوق التاريخ الذي يؤكد لنا حقيقة أن الثقافات داخل السياق الحضاري الإنساني تمت بسبب التفاعل الخلاق المبدع وأنا ضد فكرة القومية لأنها مرتبطة بظرف تاريخي وأن هذا الظرف قد يصل لنهايته أو حتى يفقد الشرط لوجوده.

مهدي بندق:

أضيف إلى هذا الكلام أن الحضارة الإنسانية في الواقع هي حضارة واحدة وليست حضارات كما ادعى صمويل هنتنجتون في كتابه الشهير. كما أود أن أشير إلى أن الدكتور عاصم الدسوقي قد

أخذنا في سياحة ممتعة برشاقة وذكاء نادرين ليلمح لنا إلى ما كتبته فرانسيس سوندارز في الحرب الباردة الثقافية وما كشفته عن رجال اليسار الذين كنا نعتز بهم كثيرًا من الأدباء أمثال هيمنجواي وأندريه مالرو وسارتر وغيرهم، كما أنه انتقل بنا إلى عالم الدراماتولوجي الخاص بجاك دريدا، وأتصور أنه كان يقصد رولان بارت في مسألة "موت المؤلف" الذي يقابل فكرة تفكيك فكرة الذاتية سواء على المستوى الفردي أو على المستوى القومي، أيضًا لم ينسَ أن يشير إلى النظرية الاجتماعية الثقافية والكونية لرونالد روبرتسون وهو كتاب هام.

عبد المقصود العبد (طبيب):

هل ترى أن العولمة كلها نقمة؟ ولماذا لم يحدثنا الدكتور عاصم الدسوقي عن تطور الحركة الصهيونية والمحافظين الجدد وعلاقتهم بموضوع العولمة؟ كذلك، هل كان لمصطفى كمال أتاتورك والشريف حسين أية علاقة بموضوع العولمة؟ وهل كنا طوال عمرنا في موقع المفعول به؟

مهدي بندق:

بالطبع يظل الشخص مفعولاً به إلى أن يصبح قادرًا على الفعل.

عبد المحسن كميل (أستاذ بكلية الزراعة – جامعة الإسكندرية):

لقد منحنا الدكتور عاصم الدسوقي جرعة تاريخية في سهولة ذات طعم رائع ونبه لخطورة الغزو الثقافي الذي يعد أهم من الغزو العسكري، والسؤال هو ما هي الخطوات التي يجب اتباعها لصد الغزو الثقافي الذي تفاقم بيننا في هذه الأيام ونشأت عنه الرغبة في الانتقام والإرهاب.

مهدي بندق:

إن هذه الرؤية هي التي ترى أن الإرهاب هو رد الفعل لثقافة العولمة أو الثقافة الحرة والتي هي الاسم الكودي للرأسمالية، والإرهاب تابع للرأسمالية وليس خصمًا لها.

إبراهيم محمد زيادة (شاعر غنائي):

نجح الغرب في تفكيك الاتحاد السوفيتي وإغراء الدول الشيوعية بكافة السبل مثل معاهدة التجارة الحرة، ألا يخل هذا بالتوازن العالمي؟ وهل من الممكن تكوين اتحاد يجابه هذه السياسة الأخطبوطية؟ وهل من الممكن إعادة القومية العربية؟

محمد محمود (الشركة التجارية للأخشاب):

ألم يحن الوقت لعمل تحالف عربي كما كان يسعى لذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر؟

إيمان أحمد:

ماذا يجب على دول العالم الثالث وبالذات الدول العربية فعله حتى تحافظ على هويتها وروابطها من هذا الغزو القادم والذي لا يفهمه الشخص العادي البسيط؟

سعيد حسن زلط:

ما هي المخاطر المستقبلية لمخطط العولمة بالنسبة لقوميات دول العالم العربي والتي يجب التحصين لمواجهتها؟ وما مستقبل منظمة الجامعة العربية وهل ستدخلها دولة إسرائيل لإنشاء الشرق الأوسط الكبير؟ وهل هذا المخطط امتدادٌ سريٌّ لبروتوكولات حكماء صهيون؟ إن من أحد مظاهر العولمة النجاح الشديد في كثرة استخدام اللغة الأجنبية ووثيقة تحرير الأديان التي وافق عليها الأزهر والدكتور الزفزاف على وجه الخصوص؟ إن في تعاملاتنا ضياعًا للهوية العربية وعدم تفعيل وعدم تحرك نظام الدولة في مصر لمواجهة هذا المخطط السري كما حدث في بعض الدول المجاورة بأسرع ما يمكن للحفاظ على الهوية العربية، وفي هذا المحفل الموقر في مكتبة الإسكندرية أحتج احتجاجًا شديدًا على ما سبق وذكره الأستاذ مهدي بندق من كون القومية العربية شوفينية لأنها أمل العرب.

مهدي بندق:

إن كلمة شوفينية لا تعني أية إهانة، إنها مصطلح يُنسب إلى رجل كان يُدعي "شوفين" كان في الثورة الفرنسية يردد أن مصالح فرنسا فوق الجميع، ومن هنا نُسب إليه هذا المذهب وأُطلق عليه الشوفينية باعتبار أن كل من يضع بلده وأمته فوق مصالح الجميع فهو شوفينيّ وهذا لا يستدعي أي احتجاج.

عاصم الدسوقي:

أرى أننا بين نوعين من الحاضرين، نوع يتخوف من العولمة ونوع لا يتخوف منها دون أن نقول إنهم من مؤيديها، وعلى هذا المدى تتلخص السياسة الدولية في كلمتين، إنه لابد أن تكون هناك دول كبرى تتغير مع الزمن، وهذه الدول الكبرى طبقًا لقانون الأحوال الشخصية هي صاحبة العصمة وباقي الدول مطلوبة في بيت الطاعة !! هذا اختصار للسياسة الدولية، مجموعة من الدول لا تُرد لها كلمة ومجموعة من الدول ليست لها أية كلمة وتنفذ فقط ما يُملى عليها. إن العولمة أيديولوجية تهدف إلى الحفاظ على التوازن، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين وحتى انتهاء الحرب الباردة كان هناك

توازن بين القوى، والعالمية هي أيديولوجية هذه القوى قبل الحفاظ على التوازن في يدها والسيطرة على الآخرين، والأكثر من هذا أن العولمة ليست تأثير دولة واحدة والقطب ليس دولة واحدة ولكن مجموعة الدول الرأسمالية، لكن هذا القطب به مستويات متنوعة، وفي أوروبا بالذات وخصوصًا فرنسا وألمانيا بعد الوحدة فإن أمريكا تخشى منهما على هيمنتها على أوروبا، ثم تضيف إليهما الصين لأن هذه هي القوة الجديدة القادمة بعد إعادة تنظيم الاقتصاد مع الاحتفاظ بدور الدولة في المحافظة على السوق، كل ذلك خطر يهدد العولمة.

ونتابع جميعًا المظاهرات التي تقوم ضد الثمانية الكبار في منتدى دافوس في أي مكان تُعقد فيه، ومن الملاحظ أن المظاهرات لا ينتمي معظمها إلى العالم الثالث، ولكن يقوم بها الأوروبيون أنفسهم لأنه في إطار العولمة حدث توحش للرأسمالية، وأصبحت الدول الرأسمالية تقوم بترحيل رأس المال إلى دول العالم الثالث وخصوصًا في شرق آسيا حيث تقوم بإنشاء مصانع اعتمادًا على العمالة الرخيصة والمادة الخام المتوفرة، وهكذا خرج من سوق العمل في أوروبا المواطن الأوروبي الذي ينتمي إلى الطبقة المتوسطة وهؤلاء تحديدًا هم من يقومون بالمظاهرات، والسبب الآخر في المظاهرات هو أن هذه التجمعات وصلت لنتيجة هامة مفادها أن استمرار السيطرة الرأسمالية في إطار العولمة والضغط على العالم الثالث بمعنى أن يبقى العالم الثالث سوقًا غير منتج وبالتالي لا تكون هناك فرص للوظائف، ومع هذا الضغط تنفتح أبواب الهروب أو الهجرة من دول العالم الثالث إلى أوروبا، وعندما تنتقل هذه الهجرات إلى الدول الأوروبية تكون عمالة رخيصة مما يضيع الفرصة على أبناء هذه البلاد، مما دعا سياسي فرنسي مثل جان-ماري لوبان إلى أن يجعل البند الأساسي في برنامجه الانتخابي هو طرد الأجانب، إذن، فإن ما يحدث هو توحش رأس المال الذي يتركز في أيدي قلة أيا كان عددها، فهذه إذن أيديولوجية تحكم المجتمع.

حول مسألة أن القومية شوفينية وشمولية وما يقال عنها من تعبيرات ساخرة، أقول إن الدول القومية عندما قامت في أوروبا نفسها وقام ما نعرفه اليوم باسم إنجلترا وفرنسا والنمسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا، أليست هذه دول قومية؟ هل يُعقل أن يحلل لهم الأمر ويحرم علينا؟ لقد وصل الأوروبيون إلى بلورة دول تقوم على اللغة والمصالح المشتركة، فلماذا نلوم أنفسنا ونغفر للآخر ما يقوم به؟

مهدي بندق:

ليسمح لي الدكتور عاصم الدسوقي أن أسأله ألا يرى معي أن لكل عصر من العصور سماته التي تختص به؟ بمعنى أنه في فترة من فترات التاريخ كانت الدول تقوم على أساس الإمبراطوريات أي التوسع، و لم يكن أحد يشعر أن فيما تفعله الإمبراطورية الرومانية ما تُعاب عليه وكذلك الإمبراطورية الإسلامية وفتوحاتها، وفي عصر الاستعمار أيضًا لم يكن يشكو مما تفعله الدول الاستعمارية إلا الذين

يقع عليهم القهر، إلا أنه في وقت من الأوقات في أوروبا اجتمعت الدول لكي تقرر أن تنقسم إلى قوميات أي بمعنى أن الذين يولدون على أرض ما يصبحون مواطنين لها بصرف النظر عن دياناتهم وأعراقهم، ذلك ما كان في القرن السابع عشر، أما اليوم فعندما نتحدث عن دول تقوم على أساس القومية في ظل تاريخ تقدم إلى الأمام وصارت فيه عولمة السوق أمرًا واقعًا وأصبحت فيه فكرة القومية تعني جعل مصلحة قومي فوق مصالح الآخرين في ظل مجتمعات إنسانية ينفتح فيها الناس جميعًا على بعضهم البعض، وتصبح فكرة القومية فكرة رجعية بمعنى أنها تعيدنا إلى الوراء كما لو قلنا أننا نريد أن نقيم دولة دينية، والدولة الدينية في مصر تعني دولة إسلامية ومعها دولة مسيحية في وقت انتفت فيه فكرة الدولة الدينية من العالم، حتى أن الإخوان المسلمين في مصر دائمًا ما ينفون في خطابهم رغبتهم في إقامة دولة دينية لأن كلمة دولة دينية أصبحت غير مقبولة، والأمر كذلك بالنسبة للدولة القومية، والسؤال هو كيف يمكن إعادة فكرة الحلم الناصري في ظل هذه المعطيات التي نعيشها جميعًا في العالم العربي؟ كيف يمكن إعادة فكرة دول عربية موحدة؟

عاصم الدسوقي:

إنني أفهم من خلاصة موضوعات التاريخ أن ما قيل أفكار أساسية، وقد قامت الدول والإمبراطوريات في العالم القديم على أساس الدين، كانت توجد الإمبراطورية الرومانية المقدسة والخلافة الإسلامية وغيرهما، وما حدث هو تفكك هذه الإمبراطوريات على أساس قومي وذلك مع وجود الدين، لكن الفارق الأساسي هو أن حكام هذه القوميات لم يعودوا يستمدون شرعياتهم ولا قوانينهم من مصدر ديني. وعندما قامت القوميات كان ذلك في ظروف ترفض قيام القوميات التي تضر بالنظام العالمي، ومع ذلك لم يستطع أحد أن يمنع دورة الزمن وأن التاريخ يأخذ مجراه، ولا زلنا في زمن القوميات لأن فكرة العالمية لم تُعمم، وهذا ما يدعو العالم إلى استخدام لفظة Globalization في إشارة إلى العولمة وليس Globalism وهو اسم المذهب، وذلك لأن العملية ما زالت سارية ولم تتم بعد، لكن بعد فترة طويلة من الزمن وإذا انتهت القوميات وأصبح العالم كله في إطار حكومة واحدة عالمية فستكون هناك دراسة أخرى، بمعنى آخر فإنه أثناء دراسة تاريخ عصر القوميات لا يجب أن نلقي اللوم على الشعوب التي كانت تتصارع مع بعضها البعض من أجل الدين ولا أن ننتقدهم وذلك لأننا لابد أن نعيش في زمنهم حيث كان الدين هو الوطن والوطن هو الدين وأن الدفاع عن الدين يعني الدفاع عن الوطن، والشيء نفسه في عصر العولمة حيث لا يصح أن نلوم من حاربوا من أجل التحرر من الاستعمار وإعلان دولتهم وقوميتهم المستقلة. ومن هنا أؤكد أننا لا زلنا في عصر القومية، ولولا أن القوميات تشكل خطرًا على العالمية ما حاربتها العالمية، وقد عُرض في مصر في فترة من الفترات أن تكون مادة التاريخ في المدارس مادة اختيارية بحيث يستسهل الطالب ولا يختارها، وذلك إسهامًا في ألا يعرف أحد التاريخ بعد جيل كامل من الطلبة الذين لن يختاروا هذه المادة التي يعدها الكثيرون منهم مادة ثقيلة.

وحول سؤال ما إذا كانت العولمة كلها نقمة، أقول إن لكل شيء وجهين السيئ والحسن، لكن عند النظر في هذه الأمور يجب الوضع في الاعتبار قدر استفادة الناس، إن أي قانون يصدر في أية دولة لا يرضي كافة الناس، لكن يكون تكييف هذا القانون بنسبة المستفيدين منه، فإذا كانت غالبية الناس يمكنها الاستفادة منه فهذا قانون له اعتباره، لكن لو العكس صحيح، بمعنى أن القانون يفيد الأقلية على حساب الأغلبية فهذا قانون به ظلم، أما إرضاء الناس كافة فهذا مستحيل أن يحدث. ومسألة كون العولمة نقمة أو نعمة مسألة نسبية، وإذا كان هناك شعور بأنه لا أهمية للخصوصية اللغوية والقومية والدينية فأهلا بالعولمة وسيكون الانتماء في هذه الحالة إلى الإنسانية، لكن هذا ليس معناه إلقاء اللوم على من يريد الحفاظ على خصوصيته لأنه يقدم نفسه للعالم بتاريخه ودينه. وفي مدارس الولايات المتحدة الأمريكية يدرس الطالب تاريخين: تاريخ الولاية التي يسكنها لأنه من المعروف أن كل ولاية في أمريكا كان لها ظروف نشأة خاصة بها، وتاريخ الأمة الأمريكية، فهل من المعقول أن يدرس الطالب الأمريكي تاريخين ويكون التاريخ مادة اختيارية عند الطالب المصري؟ وإذا كان الحال كذلك فإنه يجب تفكيك الأمة الأمريكية إلى اثنتين وخمسين جمهورية، لأنه في الواقع هذه الولايات ليست لها قومية واحدة تجمعها، وأنا أقول هذا لأنني أقمت فترة في الولايات المتحدة الأمريكية وأعرف أن ما يربط أمريكا بعضها ببعض هو الدولار فقط، وقد حضرت عرضًا في أحد المتاحف في وقت احتفالات الكريسماس عنوان "الكريسماس حول العالم" يتم فيه تقديم كيفية احتفال الروس الأمريكان بالكريسماس وكذلك الفرنسيين الأمريكان والألمان الأمريكان، كل منهم له خصوصيته، وأعتقد أنه لو طُرح التفكيك على الأمة الأمريكية فلن يعترض أحد.

لم أتحدث عن الحركة الصهيونية على الرغم من كونها حركة قومية أيضًا، وقد قامت بسبب كراهية الغرب المسيحي لليهود لأن المسيحي الحقيقي يكره اليهود بسبب واقعة صلب المسيح، وعندما كان اليهود يعيشون في زمن الدولة المسيحية كان اليهود على هامش المجتمع، ولم يكن يقصدون عزل أنفسهم بل عزلهم المجتمع، ولم يكن في هذا الوقت لديهم أمل لا في الحكم ولا في الوزارة ولا في أي شيء، فعملوا في سوق المال وسيطروا من خلال سوق المال على عصب الحياة، وعندما ضرب هتلر اليهود لم يكن ذلك بسبب كونهم يهودًا كما تروج إسرائيل الآن، بل لأن المال كان يساعد اليهود في السيطرة، إن المسيحية مثل الإسلام تحرم الربا على حين أن اليهود لا يحرمونه فسيطروا على سوق المال ومن ثم على السياسة، ومن هنا تحمل العرب ذنب جريمة لم يرتكبوها بل ارتكبها الغرب المسيحي، ولو تأملنا وعد بلفور سنجد فيه جملة "ولن يترتب على هجرة اليهود إلى فلسطين أي إضرار بمكانة اليهودي الاقتصادية والاجتماعية"، بمعنى أن المهم أن ترحلوا، على أن تظل مصالحكم كما هي.

أما عن مشكلة المحافظين الجدد في أمريكا فهي مسألة مرتبطة تمام الارتباط بالصهيونية، ومن المعروف أن الرئيس بوش في بداية حياته كان فتى لعوبًا، ثم تغيرت أحواله وانتمى إلى حركة دينية سياسية اسمها "الصهيونية المسيحية" المؤمنة بنـــزول المسيح إلى الأرض لكي ينشر العدل بعد أن انتشر الظلم، والشرط الأول لنـــزول المسيح إلى الأرض هو وجود هيكل سليمان ولابد من تدمير بابل أي العراق، إن هذه هي القضية، والتي يتبعها الرئيس بوش أيضًا. إن كل رؤساء أمريكا كانوا مع إسرائيل بطريقة أو بأخرى، لكن الرئيس بوش بالذات ولأنه ينتمي إلى تلك الحركة الدينية لهذه الجماعة فإن تفكيره متأثر بها، وقد أعلن أنه قد جاءه وحي أرشده إلى ضرب العراق، وهذه هي خطورة أن يحكم متشدد دينيّ حكمًا سياسيًّا، وأن يفعل كما فعل الرئيس بوش ويقلب كيان العالم، وهنا نستطيع أن نقول إن المصالح الأمريكية اجتمعت مع دولة إسرائيل، وبالتالي فإن مجموعة المحافظين الجدد التابعة للرئيس بوش تنتمي كلها إلى هذا التيار الديني المتشدد وغير مقبول حتى داخل المجتمع الأمريكي الليبرالي بطبعه.

وحول مسألة الشريف حسين، أقول إن الذي شجع القومية العربية هو الغرب، وذلك قبل إنشاء الجامعة العربية، وقد بدأ ذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث بدأت فكرة القومية العربية على يد أهالي الشام الذين تعلموا في المدارس الأمريكية والفرنسية، وذلك لأن هذه المؤسسات العلمية شجعت اللغة العربية في نهايات القرن التاسع عشر، وفي هذا الوقت كانت مسألة تفكيك الإمبراطورية العثمانية قد بدأت بعد أن كان الهدف الوحيد هو الحفاظ على وحدتها، وجزء من خطة هذا التفكيك كان خلق نقيض، وكان هذا النقيض هو العرب، وهؤلاء العرب هم الخاضعون للحكم العثماني، وكان تشجيع العروبة من شأنه ضرب الدولة العثمانية وهدمها، وقد تمت هذه الفكرة بالفعل حتى جاءت الضربة القاصمة للدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ وانتهت نهائيًّا على يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٤، وعندما جاءت الحرب العالمية الثانية كانت دول الحلفاء بزعامة إنجلترا تحارب وظهرها للجدار ضد دول المحور أو الألمان والإيطاليين، وفي مايو من عام ١٩٤١ صرح أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني بأنه يشجع قيام منظمة عربية، وكان تفسير هذا الموقف هو أن موقف الحلفاء كان ضعيفًا في الحرب فإذا هُزموا فيها أمام هتلر ستضيع مصالحهم في العالم العربي، وفي الوقت نفسه كان العرب يشعرون بغصة تجاه الإنجليز قد تدفعهم إلى التحالف مع الألمان، وبالتالي لم يستمع أحد لتصريح إيدن هذا، وفي صيف عام ١٩٤٢، بدأ الموقف الحربي يتغير لصالح الحلفاء بعد هزيمة الألمان في العلمين، وفي عام ١٩٤٣ طُرح سؤال في مجلس العموم البريطاني حول ما فعلته وزارة الخارجية في تصريح أنتوني إيدن الذي أدلى به قبل عامين، وقد ظهر في هذا الوقت أن مجلس العموم قد استحسن الفكرة ووجد أن فكرة وجود جامعة عربية وإمكانية الاتفاق مع هذه الجامعة بدلاً من الاتفاق مع الدول العربية تعد فكرة وجيهة، وكان رد إيدن على هذا التساؤل بأن التصريح تم لكن الخطوة لابد أن تأتي من العرب، ومن

ثم بدأت المباحثات والمشاورات التي انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية. ولكن لأن الإنجليز يعرفون خطورة القومية العربية فقد ساهموا في إنشاء جامعة عربية بلا قوة وتتركز كل سلبيتها عند أخذ القرار في مسألة الإجماع وليس الأغلبية.

وحول مسألة كيفية مواجهة العولمة، أقول إنه عندما نؤمن بخصوصيتنا وبمصالحنا ونتمركز حول عباءة القومية والدين فإننا من الممكن أن نحمي أنفسنا من العولمة، لكن المشكلة أن عقليات العرب بشكل عام بسيطة وليست مركبة حتى أن الغرب يصف العرب في وثائقه منذ زمن بعيد بأنهم non-sophisticated people، بمعنى أنهم لا يستطيعون أن يستكشفون ما وراء السطور والكلمات مما لا يشعرهم أبدًا بالضرر أو الخوف من أي شيء إلا حين وقوعه. أما الولايات المتحدة الأمريكية عندما تشعر أن هناك خطرًا نسبته ١% في أقصى الأرض من الممكن أن يستفحل بعد مائة عام فإنها تقوم بمحاربته في التو واللحظة، على حين أن العرب يعملون في يومهم ليومهم وهم على باب الله ولا يتحركون إلا بعد وقوع الواقعة، وإذا ما شرح لهم أحد أصول التفكير الاستراتيجي يتم اتهامه بالمبالغة والتهويل.

فراس الإدريسي (طالب بجامعة الإسكندرية):

هل يعني انتصار الحركات القومية في أوروبا في بين ١٨٦٤ – ١٨٧١ بإعلان دولتي ألمانيا وإيطاليا في ظل وجود مخططات كبرى للدول الأربعة الكبرى، أن هناك فرصة للشعوب في اختيار مصيرها وما فرصتها للحصول على هذه الفرصة؟

مهدي بندق:

إن الإجابة على هذا السؤال هو أن هناك طبعًا فرصة مستمرة دائمة إذا انتقلنا من المفعول به إلى الفاعلية.

أحمد عبد النبي:

أظننا في حاجة إلى تطبيق مقولة برتراند راسل الخاصة بالتاريخ والدين والقول بأن أمريكا تساعد تفكيك الدول يناقض دعوتها للعولمة لأن تفكيك الدول يعني إقامة دول جديدة وقوميات جديدة هي بطبيعتها ضد العولمة.

مهدي بندق:

إن أمريكا لا تفعل هذا من أجل صالح الدول، وبالمناسبة فإن الثقافة القومية لا يمكن أن تُضرب أبدًا ولكن من الممكن أن تتآكل، أما الأيديولوجية القومية فإنها تعني إقامة دولة على أساس سياسة غير طبقية وهو تغريب للعقول، وأمراء البترول الذين يعيشون في ترف غريب يقولون للعمال والفقراء والفلاحين أننا كلنا عرب فليس هناك خصومة بيننا وبينكم، وهذا تغريب للعقول وتدجيل للواقع والقومية تقوم على طمس الصراع الطبقي.

متحدث لم يذكر اسمه:

إن اليهودية تحرم الربا بين اليهود بعضهم البعض فقط وتحق لليهودي أخذ الفائدة فقط من غير اليهودي.

ممدوح محمود بدر (استشاري صناعات الحديد والصلب):

كم تمنيت أن نساهم في رسالة جامعة الدول العربية المكونة من قيادات للدول ولكن كشعوب فإننا فاقدين الاتصال بهذه القيادات، ولدينا جمعيات أهلية في مختلف التخصصات، وعلينا أن ندعم ونراقب وندفع بهذه الجمعيات الأهلية، ولا أود أن أذكر أكثر من أنه علينا أن نعمل جميعًا لمواجهة هذه التيارات التي تقصد محونا من الوجود.

أحمد فهمي:

في دول العالم الثالث وبالذات في مصر نصدق كل ما يقوله الغرب، وأنا أتصور أن ما يقوله فوكوياما وصمويل هنتنجتون في كتبهم يخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الحديث إذن للتخديم على السياسة الأمريكية دون أن يكون له بعد واقعيّ حقيقيّ. أيضًا، على الرغم من المحاولات الأمريكية لما يسمى بالعولمة، لكن لابد لنا من أن نتذكر أوروبا والوحدة الأوروبية والاتحاد الأوروبي والذي يمثل مجموعة دول كبيرة تقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذا المكان أحيي فرنسا وألمانيا وروسيا على موقفها من ضرب العراق وعلى موقفها من المحاولات الأمريكية للعولمة والتفكيك في دول العالم الثالث، وقد تم التفكيك في هذه الدول أو الدول المتخلفة حيث لم تتمكن أمريكا من أن تقوم بأي شيء تجاه الدول الأوروبية، وما زالت الدول الأوروبية يقظة لما تقوم به أمريكا.

وحول القومية العربية، أود أن أشير إلى أنني أختلف مع الأستاذ مهدي بندق حول رأيه عن القومية العربية، وربما تكون الناس في الأيام التي تلت الحقبة الناصرية قد تناست القومية العربية، لكن القومية العربية لا تزال موجودة ولا يمكن أن يكون هناك مستقبل إلا للاتحادات أو الكيانات الكبيرة

وليس لنا أمل مطلقًا إلا بالوحدة العربية وبأن تكون هناك علاقات اقتصادية مصلحية، وأن تكون هذه هي البداية الحقيقية للمستقبل.

محمد الحبشي (طبيب):

في الحقيقة، كانت المحاضرة قيمة للغاية، وتنبع قيمتها من إثارتها للأسئلة والاعتراضات والملاحظات الهامة، وأود أن أشير إلى أننا عندما كنا صغارًا في بداية حقبة الرئيس عبد الناصر، عرفنا القومية في المدارس بشكل مختلف عما أثير اليوم، فقد قيل لنا إن القومية مجموعة سمات مثل الأرض والأشواق واللغة والتاريخ عدا الدين، و لم يُضم الدين إلى هذه العناصر إلا في فترة متأخرة من العصر الناصري بغية الاستفادة من الدين وليس لتأصيل القومية العربية، وهذا خطأ ضخم، وقد ورد في المحاضرة اليوم في أكثر من موضع إدخال الدين كجزء أصيل في القومية، وسوف أدلل بشيء بسيط وهو أن الأصولية الإسلامية الموجودة حاليًّا لا تعترف بالقومية على الإطلاق لأنها أصولية أممية وتسعى إلى أن تصبح كل الشعوب في دين واحد وهذا عكس فكرة القومية التي تضم أديان عدة، ولو افترضنا أن الدين جزء من القومية فسنكون مخطئين في مصر لأنه يعيش على أرضها مسلمون ومسيحيون ولا يصلح لها تعريف القومية بإضافة الدين.

متحدث لم يذكر اسمه:

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا كلها مسيحية وبها اختلافات دينية وعرقية ظهرت دولة الفاتيكان والتي ما زالت قائمة بهيكلها منذ مئات السنين وعلى رأسها رئيس الدولة، إذن فإنه من الممكن المطالبة بدولة دينية. أيضًا، أقول إن تفكيك الدول وتفتيتها ينتج عنها طائفية، وهذه الطائفية من الممكن إشعالها في أي وقت مما سيخلق الكثير من الفوضى، والإجماع أفضل من التشرذم.

متحدث لم يذكر اسمه:

إن المحاضرة رائعة لأنها تعميق تاريخي للظاهرة، وما كنت أنتظره هو عنصر العلم والتكنولوجيا والدور الذي يلعبه هذا العنصر في ظاهرة العولمة.

متحدث لم يذكر اسمه:

بالنسبة لما ذكره الدكتور عاصم الدسوقي حول أن أمريكا تريد تفكيك الدول إلى كيانات، فإن هذا يتنافى مع القول أنها تسعى إلى العولمة لأنها إذا سعت مثلاً لتفكيك مصر إلى كيانات فإن معنى ذلك أن كل كيان ستنبثق منه دولة، ووجود هذه الدول يعرقل دعوتها إلى العولمة.

أيضًا، هناك كلام كثير عن العولمة كظاهرة تآمرية، وإذا كنا سنغلق الأبواب في وجه الرياح القادمة من الغرب تحت شعار الغزو الثقافي ومحاولة محو الخصوصية والسيطرة على الشعوب فما هو البديل؟ وأعتقد أن موجة الإصلاح الأخيرة والسماح للصحف بما يمكن أن نطلق عليه حرية الرأي جاء بسبب تأثير ما نريد أن نغلق في وجهه الأبواب مدعين أنه غزو ثقافي، ولا أؤمن في الواقع بما يسمى الغزو الثقافي لأنه إذا كان الغزو ثقافيًّا وإذا كانت العولمة ستحقق حياة تشبه حياة المواطن الأمريكي في محاسبته لرئيسه وفي حياته الحرة الآمنة المستقرة، وإذا حققت العولمة هذا المستوى من الحياة وحرية الفكر وكرامة الإنسان فمرحبًا بالعولمة.

عاصم الدسوقي:

حول مسألة ضعف الرابطة العربية، فهذا صحيح، وحتى نعرف سبب ضعفها لابد من العودة إلى عام ١٩٠٨ عندما حدثت ثورة حزب "تركيا الفتاة" للاستيلاء على السلطة في الدولة العثمانية وتنحية السلاطين عن الحكم، بدأت الإمبراطورية البريطانية تفكر في مصلحتها الإستراتيجية، وفي هذه الفترة كان الخليج واليمن ومصر تحت سيطرتها ولم تكن خارج سيطرتها إلا العراق وسوريا التي كانت لا تزال في هذا الوقت ولايات عثمانية، وتم عقد مؤتمر في عهد رئيس الوزراء البريطاني كامبل بانرمان للرد على التساؤل حول مكمن الخطر وكيفية محافظة بريطانيا على مصالحها، وذلك لأن بريطانيا تبينت أهمية دراسة الموضوع نظرًا لتأثير ثورة "تركيا الفتاة" على البلاد العربية، وقيل إن مكمن الخطر يأتي من المشرق العربي حيث توجد شعوب متجانسة بها مقومات الأمة أو الدولة من حيث القومية الواحدة، لكن إذا توحدت هذه المناطق وأصبحت دولة واحدة فسيكون هذا هو بداية الانهيار للمصالح البريطانية، وللمحافظة على هذه المصالح فيجب الاستفادة من نقطتين سلبيتين: الأولى أنها منطقة مجزئة ومفككة، والثانية أنها منطقة متخلفة اقتصاديًّا، وإذا تجاوز العرب هاتين النقطتين فسيكون هذا بداية الخطر على بريطانيا وبهذا تكون المعادلة أنه لكي تتم المحافظة على مصالح بريطانيا فإنه يجب المحافظة على التجزئة والتخلف. وعندما أنشئت الجامعة العربية لدواعي الحرب العالمية الثانية فإن ميثاق الجامعة العربية لا يشجع على الوحدة، لأن القرار في أي مجلس يكون بالأغلبية الملزمة للجميع، ماعدا الجامعة العربية التي يحكمها نظام غريب حيث ينفذ فيها القرار من وافق عليه ومن لم يوافق عليه لا ينفذه، وبهذا لا يمكن الوصول إلى رأي معين ولا إلى رأي منظم، وعندما بدأ النقد يوجَّه للجامعة العربية لعدم وجود موقف معين تتخذه أعلن عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية أن الجامعة العربية مرآة لشعوبها ولنظمها، وشبهها في هذا الوقت بالقارب الصغير الذي يبحر به دومًا بجوار الشاطئ دون أن يستطيع أن يبحر به في العمق لأنها ضعيفة من واقع الميثاق الخاص بها. وفي اتفاقية الدفاع المشترك الملحق بميثاق الجامعة العربية والذي أضيف في عام ١٩٥٠ كان محظورًا وممنوعًا على أية دولة أن تعقد اتفاقية مع إسرائيل، وهو ما جعلهم يقفون ضد مصر عندما عقدت معاهدة السلام مع إسرائيل وكان هذا من قبيل

التخوف مما حدث في عام ١٩٤٩ في رودس. وهناك محاولات من أواخر الأربعينيات والخمسينيات لإصلاح ميثاق الجامعة، وقد وردت اقتراحات مختلفة من العراق ومن سوريا لكن لم يحدث أي شيء حيث يتم دومًا التأكيد على أن التغيير ليس سهلاً ويتطلب المزيد من الوقت، وعندما اعتلى السيد عمرو موسى منصب أمين عام جامعة الدول العربية لم يقترب من هذا الجزء، بل غير في هيكلة الجامعة وأنشأ وظائف جديدة، لكنه لم يقترب من صلب القضية، ويعمل الغرب على إبقاء الوضع على ما هو عليه وذلك بغرض أن تظل الأمور كما هي.

وحول مسألة أفكار فوكوياما وهنتنجتون، فإن ما قيل صحيح من أن هذه الأفكار تقوم بالتخديم على السياسة الأمريكية، والسياسة الأمريكية سياسة رأسمالية مع أن الأمريكان ليسوا كلهم رأسماليين والطبقة الوسطى في المجتمع الأمريكي ضخمة، ونستطيع تشبيه المجتمع الأمريكي بالبصلة، الجزء العريض فيها هو الطبقة الوسطى أما الجزء الضيق فهؤلاء هم أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة التي تقوم بسحب العالم إلى الحروب، أما المثقفون الأمريكيون فإنهم يكرهون السياسة الأمريكية كراهية تامة، وهناك الكثير ممن فقدوا وظائفهم في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لنقل رؤوس الأموال الضخمة.

وحول مسألة السوق الأوروبية والوحدة الأوروبية فإن كل ذلك كانت تعرفه السياسة الأمريكية وتتركه لأنه لا يشكل خطرًا عليها، أما الخطر عليها فهي عندما اقترب الاتحاد الأوروبي من اتخاذه شكلاً دستوريًّا عن طريق الدستور الأوروبي حيث حاربته، وكان المفروض أنه لو رفضت ثلاث دول الدستور فلن ينفَّذ وهو ما حدث، وذلك لأن الاتحاد الأوربي الدستوري من كان سيقوم بوضع معادلة تكسر الغطرسة الأمريكية، أما مسألة السوق فهي في مصلحتها وهي تجيد اللعب على المصالح. وإذا كان العرب يقولون إن فرنسا تؤازرهم، فإنها لا تؤازرهم بشكل تام لأن الاقتصاد يلعب دورًا كبيرًا في السياسة إذ تستورد الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا سنويًّا ما قدره ثمانية مليارات دولار ثمنًا للشمبانيا، فإذا خرجت فرنسا عن الخط المرسوم لها فمن ذا الذي سيعطي لها المليارات الثمانية؟

وحول فكرة القومية العربية، أقول إنها نشأت على أساس اللغة وليس على أساس الدين وهذا أمر معروف، والقومية فكرة علمانية لأنها لا تضع اعتبارًا للدين، لكن عندما بدأت القومية العربية تتواجد بعمق وشعرت الجماعات الدينية أن هذا هو النقيض لأفكارها بدأت في محاربتها، وهكذا تكون الأممية الدينية ضد القومية العربية، وعندما سئل حسن البنا عن رأيه في القومية العربية رد قائلاً بأنه يؤيدها ولكن كمقدمة للوحدة الإسلامية! ولهذا، فإن فلاسفة الجماعات الدينية عندما يتحدثون عن الحضارة العربية يلصقون بها كلمة الإسلامية، وعندما يتحدثون عن القومية العربية يلصقون بها الإسلامية، بينما الأمر لا علاقة له بالدين، وعندما قامت القومية العربية قامت على أساس وحدة اللغة

التي تتميز بها المنطقة العربية وتفتقدها تركيا مثلاً على الرغم من كونها دولة إسلامية، وغالبية العرب مسلمون لكن هذا لا يجعلها جزءاً من القومية العربية. وبشكل عام، فإن الشعوب التي بها طوائف لا يجوز أن تحكم طائفة ما الأخرى لأن هذا يشكل ثورة مضادة وحربًا أهلية، وفي هذا المعترك يكون أفضل رداء يحمينا هو رداء العروبة، والنموذج هو يوغوسلافيا التي قامت في الأساس لحماية أوروبا من الشيوعية لكن دخلتها الشيوعية مثلها مثل كل أوروبا الشرقية، وفي يوغوسلافيا منذ بداية حكم الحزب الشيوعي وحتى نهاية تيتو لم يكن اليوغوسلاف يقولون "صربي" ولا "كرواتي" ولا "بوسنوي" ولم يسأل أحد قط عن دين أحد على الرغم من أن عندهم مسلمين ومسيحيين، وذلك لأن قضية النظام الشيوعي هو الاهتمام بالطبقة العاملة ومحاربة الاستعمار والرأسمالية، لكن عندما تمزق الرداء الشيوعي الذي كان يستوعب كل هذه المتناقضات، بدأت كل جماعة تبحث عن مصلحتها الخاصة فظهرت الذات الدينية والذات العرقية وبدأت حروب التطهير العرقي التي بدأنا نسمع عنها منذ منتصف التسعينيات. وهكذا، فلكي يكون لنا كيان فلابد من أن نقوم بتقديم أنفسنا للعالم بشكل أفضل، والسؤال هو هل نقدم أنفسنا للعالم بوصفنا مسلمين مصريين أم مسلمين عربًا أم مسيحيين مصريين أم مسيحيين عربًا؟ الإجابة على هذا السؤال هامة وتجعلنا نتأمل في مشكلة مثل مشكلة لبنان الطائفية والتي لا يقدم فيها أحد نفسه على أنه لبناني، بل على أنه ماروني أو شيعي أو درزي وغير ذلك من ١٨ ملة، وقد اجتمعت قيادات هذه الملل في وقت من الأوقات لصياغة قانون للأحوال الشخصية فلم يستطيعوا التوفيق بين كل هؤلاء.

وقبل الثورة الفرنسية، كان المواطن الفرنسي هو الكاثوليكي وليس اليهودي ولا البروتستانتي، وعندما قامت الثورة الفرنسية بشعارات الحرية والإخاء والمساواة أصبح الوطن للجميع، فلا يصح أن تكون مصر وطنًا للمسلمين فقط، فهذا غير معقول على الإطلاق، وكما قال شوقي:

الدين للديـــّان جل جلاله لو شاء ربك لوحَّد الأقواما

وحول عنصري العلم والتكنولوجيا، أقول إن إحدى مشكلاتنا اليوم هو التفوق التكنولوجي الذي يتميز به الغرب، وفي زمن قبل الثورة الصناعية كان العمل كله متكافئًا قوامه الصناعات اليدوية وفق المواد الخامة المتوفرة في المناطق المختلفة، ولكن عندما حققت الثورة الصناعية طفرة في الإنتاج، حدث معها الاستعمار، وعندما جاء المستعمرون عطلوا نمو القوة الذاتية بتوفيرهم للمنتجات المختلفة مما نتج عنه كسل الشعوب التي أصبحت تابعة دون أن تدري، ولم تكتف بأخذ التكنولوجيا، بل أخذت حتى بعض العلوم النظرية ونظريات تفسير العلوم الاجتماعية مع أن العلم الاجتماعي ينتج أصلاً عن بيئة ومكان ولا يجوز نقله، لكن كان باب الأخذ قد انفتح على مصراعيه وأصبحت الشعوب سماسرة تشتري ولا تبيع، مع أن أية حضارة في العالم تفرض ثقافتها ومصطلحاتها على الدول الأخرى بما تنتج، ويكفي أن نعرف أن كلمات مثل الديكتاتورية والديمقراطية والليبرالية موجودة في كل لغات العالم

حيث تم نقلها كما هي إلى كل اللغات دون ترجمة، وهذا ما يحدث عادة عند إبداع وابتكار الأفكار الجديدة التي تفرض نفسها وتنتشر.

وحول الحديث عن الترحيب بالعولمة طالما أنها ستمنح حقوقًا أقول إن هذا معناه أن نسمح بدخول العولمة والترحيب بالرئيس بوش الذي سيعطينا حقوقنا غير مراعين لحقوق الوطن علينا، ودون أن ندري أن المسألة ليست أكثر من إلقاء النفس إلى التهلكة، لأن العولمة ليست مجانية وسيكون ثمنها غاليـــًا للغاية، وأي شعب في العالم لا يستطيع أن يغير نظام حكمه بيده فهو جدير بهذا الحكم، وهنا أختتم بقول الشاعر:

تأبى الرماح إذا اجتمعنَ تكسُّرا وإذا افترقنَ تكسرت آحادًا

مهدي بندق:

كانت هذه الأمسية إحدى أجمل أمسيات منتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية، ولا يسعنا إلا الشكر للأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي.